كلية التجارة

تحليل القدرة التنافسية لقطاع السيارات

في مصر في ضوء اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية

"دراسة مقارنة بين مصر والبرازيل"

Analysis of the competitiveness in automotive sector of Egypt in view of Egyptian- European partnership convention

"Comparative study between Egypt and Brazil"

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه

مقدم من الباحثة

جيهان سيد محمد مصطفى

تحت إشـــــــراف

أ.د/ ايهاب نديم
استاذ الاقتصاد بجامعة عين شمس

د/ اميرة سلطان
مدرس الاقتصاد بجامعة عين شمس

٢٠١٦

كلية التجارة

اسم الباحث : جيهان سيد محمد مصطفى

عنوان الرسالة : تحليل القدرة التنافسية لقطاع السيارات في مصر في ضوء اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية "دراسة مقارنة بين مصر والبرازيل"

الدرجة العلمية : دكتوراه في الاقتصاد

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

١- الأستاذ الدكتور / عز الدين نديم مشرفا ورئيسا
أستاذ الاقتصاد – كلية التجارة – جامعة عين شمس

٢- الأستاذ الدكتور / إبراهيم المصري عضواً
أستاذ الاقتصاد بأكاديمية السادات

٣- الأستاذ المساعد / تامر عبد المنعم راضي عضواً
أستاذ مساعد الاقتصاد كلية التجارة – جامعة عين شمس

تاريخ البحث / /

الدراسات العليا

ختم الإجازة أجيزت الرسالة بتاريخ / /

موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامعة

بتاريخ / / بتاريخ / /

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (١) خَلَقَ الإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ (٢) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الأَكْرَمُ(٣) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ(٤) عَلَّمَ الإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ(٥) ﴾

صدق الله العظيم

سورة العلق الايات رقم (١ـ٥)

اهـــداء

تهدى الباحثة هذه الرسالة الى روح ابى الطاهرة اول من علمنى حرفا وربانى صغيرة اسال الله ان يتغمده بواسع رحمته وان يسكنه الفردوس الاعلى.

والى والدتى اطال الله فى عمرها ومتعها بالصحة والعافية التى تصاحبنى دعواتها فى كل الاوقات .

كلية التجارة

اسم الطالبة: جيهان سيد محمد مصطفى

الدرجة العلمية: دكتوراه

الكلية : التجارة

الجامعة : عين شمس

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين... وبعد,

تتقدم الباحثة بعميق الشكر والتقدير والامتنان الى **الاستاذ الدكتور | على لطفى** الاستاذ بقسم الاقتصاد على ماقدمه للباحثة من جهد وتوجيهات فجزاه الله عن الباحثة خير الجزاء وبارك الله فى عمله ومتعه بالصحة وحفظه لاسرته

كما تتقدم الباحثة باسمى ايات الشكر والتقدير والعرفان الى **الاستاذ الدكتور| ايهاب نديم** المشرف على الرسالة لماقدمه من عون وتوجيهات

وتتقدم الباحثة باسمي ايات الشكر والتقدير الى **الدكتورة | اميرة صالح** لما قدمته للباحثه من توجيهات فجزاها الله عن الباحثة خير الجزاء وبارك الله فى عملها ومتعها بالصحة

الفهرس

اسم الموضوع	رقم الصفحه
المقدمة	ا-هـ
منهج الدراسة	و
مشكلة الدراسة	و- ز
الدراسات السابقة	ح
فروض الدراسة	ط
اهداف الدراسة	ط
محددات الدراسة	طـ- ى
الاطار العام الدراسة	ى
القصل الاول:مفهوم التنافسية الدولية وأنواعها ومحدداتها ومؤشرات قياسها	٢-٣٩
المبحث الاول :مفهوم التنافسية	٣-٢٤
المبحث الثانى: محددات التنافسية	٢٥-٣٢
المبحث الثالث: مؤشرات ومناهج قياس التنافسية الدولية	٣٣-٣٨
خلاصة الفصل الأول	٣٩
الفصل الثانى:صناعة السيارات والصناعات المغذية لها	٤١-٩٧
المبحث الاول: وضع قطاع السيارات فى مصر	٤٢-٥٨
المبحث الثانى: مفهوم الصناعات المغذية وخصائها واهميتها	٥٩-٧٤
المبحث الثالث: اهم العوامل المؤثرة على القدرة التنافسية للصناعة السيارات فى مصر	٧٥-٨٤
المبحث الرابع: اثر اتفاقية الشراكة المصرية الاوروبية على قطاع السيارات	٨٦-٩٦
خلاصة الفصل الثاني	٩٧

اسم الموضوع	رقم الصفحه
الفصل الثالث: القدرة التنافسية لصناعة السيارات فى البرازيل	٩٩-١٥١
المبحث الاول : التطور الاقتصادى لدولة البرازيل	١٠١-١٢٢
المبحث الثاني : صناعة السيارات والصناعات المغذية لها في البرازيل	١٢٣-١٣٤
المبحث الثالث : دراسة مقارنة بين مصر والبرازيل	١٣٥-١٤٨
خلاصة الفصل الثالث	١٤٩
النتائج	١٥٢
التوصيات	١٥٣
المراجع	١٥٨

فهرس الجداول

الجداول	رقم الصفحة
الجدول رقم (١)وضع مصر والبرازيل في مؤشر التنافسية بين دول العالم	٣٧
الجدول رقم (٢) تحليل مؤشر التنافسية الدولية لعام ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٣٨
الجدول رقم (٣) مؤشرات الاقتصاد الكلي لمصر خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٤	٤٤
الجدول رقم (٤) عدد المنشات الصناعية المنتجة للسيارات وتوزيعها الجعرافى من ٢٠٠٤-٢٠١٤	٤٦
الجدول رقم (٥) التكاليف الاستثمارية للمنشات الصناعية من ٢٠٠٤-٢٠١٤	٤٨
الجدول رقم (٦) عدد العمال فى صناعة السيارات	٤٩
الجدول رقم (٧) الناتج الفعلى لصناعة السيارات والصناعات المغذية للسيارات	٥٠
الجدول رقم (٨) الطاقة العاطلة من انتاج خلال ٢٠١٤	٥٢
الجدول رقم (٩) اعداد السيارات المنتجة من ٢٠٠٧- ٢٠١٤	٥٤
الجدول رقم (١٠) حركة التجارة الخارجية للسيارات بأنواعها وأهميتها النسبية	٥٦
الجدول رقم (١١) الوضع التنافسي لمصر في إنتاج السيارات بين دول العالم	٥٩
الجدول رقم (١٢) نسبة المكون المحلى فى تصنيع السيارات فى مصر	٦٥

الجداول	رقم الصفحة
الجدول رقم (١٣) اهم مجالات الانتاج المغطاة وغيرالمغطاه من الصناعات المغذية للسيارات المحلية	٦٦
الجدول رقم (١٤) التكاليف الاستثمارية للمنشات الصناعية للصناعات المغذية لصناعة السيارات	٦٩
الجدول رقم (١٥) عدد العمال فى الصناعات المغذية للسيارات	٧٠
الجدول رقم (١٦) نسبة الطاقة الانتاجية الفعلية للصناعات المغذية الى الطاقة الانتاجية الفعالة لصناعة السيارات	٧٢
الجدول رقم (١٧) صادرات الصناعات المغذية للسيارات	٧٣
الجدول رقم (١٨) نسب التخفيض على الاجزاء المستوردة لتجميع السيارة بفئة ضربية الوارد المقررة على المنتج النهائى كامل الصنع لسيارات الركوب والسيارات التجارية	٧٧
الجدول رقم (١٩) الفرق بين مايتم تسديده من جمارك وضربية مبيعات على السيارات الكاملة والسيارات التى يتم تجميعها	٧٨
الجدول رقم (٢٠) نسبة الانتاج الفعلية والواردات من السيارات الى اجمالى المتاح للاستخدام	٧٩
الجدول رقم (٢١) نسبة المكون المحلى وقيمة الحوافز التى تحصل عليها السيارة الواحدة	٨١
الجدول رقم (٢٢) مؤشرات عن تطور خريجى التعليم الفنى الصناعى من ٢٠٠٤- ٢٠١٤	٨٤
الجدول رقم (٢٣) خريجى التدريب المهنى قسم سيارات خلال الفترة من ٢٠٠٤- ٢٠١٤	٨٥

الجداول	رقم الصفحة
الجدول رقم (٢٤) حجم الصادرات في قطاع السيارات بين الاتحاد الأوروبي ومصر	٩٢
الجدول رقم (٢٥) حجم الوارادت في قطاع السيارات بين الاتحاد الأوروبي ومصر	٩٣
الجدول رقم (٢٦) تحليل نقاط القوى والضعف في قطاع السيارات في مصر	٩٦
الجدول رقم (٢٧) مؤشرات الاقتصاد الكلى للبرازيل خلال الفترة من ٢٠٠٤ – ٢٠١٤	١٠٤
الجدول رقم (٢٨) قطاع التصنيع والسيارات فى البرازيل خلال الفترة من ٢٠٠٤ – ٢٠١٤	١٢١
الجدول رقم(٢٩) تطور حجم العمالة فى البرازيل خلال الفترة من ٢٠٠٤-٢٠١٤	١٢٢
الجدول رقم(٣٠) صادرات والواردات البرازيل من السيارات خلال الفترة من ٢٠٠٤-٢٠١٤	١٣٤

فهرس الاشكال

اسم الموضوع	رقم الصفحة
شكل رقم (١) مراحل تطور الاقتصاد	١٥
شكل رقم (٢) تطور الاقتصاد وفق اليات صنع المزايا التنافسية	١٦
شكل رقم (٣) الاستراتيجيات المتبعة لتحقيق ميزة تنافسية	١٧
شكل رقم (٤) النظام المتكامل لمحددات الميزة التنافسية	٢٩
شكل رقم (٥) المقارنة بين نسبة حجم إنتاج السيارات إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر والبرازيل خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٤)	١٣٥
شكل رقم (٦) المقارنة بين صادرات والواردات السيارات إلى إجمالي الصادرات والواردات في مصر والبرازيل	١٣٦
شكل رقم (٧)المقارنة من نسبة العمالة في السيارات إلى إجمالي العمالة في مصر والبرازيل	١٣٧

المقدمة

أصبح من القناعات الراسخة أن التنافسية وسيلة رئيسية لتطوير قدرة الاقتصادات المتقدمة والنامية على التعايش في ظل بيئة دولية متسمة بالعولمة وانفتاح الاقتصادات وتحرير الأسواق، شعارها البقاء للأفضل.

ولم يحدث اتفاق كامل حول تعريف التنافسية ومن ثم طرق قياسها والوسائل المؤدية لها، ولعل أكثر التعريفات قبولاً أن التنافسية هي (قدرة دولة ما على إنتاج السلع والخدمات التي تلبي احتياجات الأسواق الدولية، مع العمل على زيادة الدخل الحقيقي لمواطني هذه الدولة) [1] ومفهوم التنافسية على هذا النحو يتجاوز المعايير التقليدية في قياس المزايا النسبية من توافر موارد طبيعية بذاتها أو أيدي عاملة رخيصة كما يرفض في الوقت ذاته توفير السلع للتصدير بتكلفة متدنية على حساب رفاهية المنتجين أو المستهلكين في الداخل.

من ناحية أخرى، فإن عنصر الديناميكية المتضمن في المفهوم (حيث تفيد جملة العمل على زيادة الدخل أن هناك ديناميكية وسعي دائم نحو الأفضل) يجعل من العسير تصور دولة ما تحظى بأعلى القدرات التنافسية في إنتاج كل السلع والخدمات أو أن تستمر توليفة منتجاتها ذات القدرة التنافسية العالمية ثابتة في المدى الطويل.

طبقاً لهذا المفهوم فإن عناصر تنافسية الدولة ومؤشراتها تبدأ بالمؤشرات الكلية للاقتصاد القومي مروراً بموقف العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي ومواصفات عناصر الإنتاج من موارد طبيعية ورأس مال وقوة عمل، والبنية الأساسية بمفهومها الشامل للقاعدة العلمية التكنولوجية والكفايات الإدارية وتنتهي بدور الحكومة وكفاءتها في القيام بوظائفها المتنوعة وجودة السياسات التي تتبناها لتحقيق أهدافها.

([1])لبنى عبد اللطيف (مفهوم التنافسية الاقتصادية)، ورقة منشورة بمجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٤، ص١١.

من هنا فإن الحديث عن القدرات التنافسية لدولة ما أو لصناعة بعينها، يعني في حقيقته التعرض لكل السياسات والإجراءات التي من شـــأنها أن توســـع قاعـــدة الموارد المتاحة للدولة أو للصناعة من رأسمال مادي وتكنولوجيا، ورأسمال بشرى، وترفع من درجات استقلالها وتوفر لها المناخ التشريعي والإجرائي والإداري الذي يسمح لها بتحقيق أعلى درجات الإنتاجية للعناصر المتجمعة، ويربطها في الوقـــت ذاته بكل مستجدات السوق العالمي سواء من ناحية الطلب أو العرض.

إن مشكلة التنافسية في مصر تحتاج إلى مزيد من الاهتمام فقد ظلت مصـــر تسعى للحفاظ على تنافسيتها ولكن ترتيبها على مقياس التنافســـية جـــاء متـــأخراً بالمقارنة مع نظرائها في دول العالم النامي.

إن للتنافسية ثلاثة مستويات: المستوى الكلي أو الخاص بالدولة والمســـتوى القطاعي أو الصناعي والمستوى الجزئي أو مستوى الشركات، وســـتقوم الباحثـــة بدراسة التنافسية من خلال التركيز على مستوى الاقتصاد الكلي وذلك لسببين:

السبب الأول: أوضحت نتائج الفحص الشامل لأراء القـــائمين علـــى تنفيـــذ الأعمال في مصر الذي أجراه المنتدى الاقتصادي العالمي أن أكثر العوامـــل التـــي تعوق إقامة الأعمال في مصر والتي تؤثر سلبياً على التنافسية تتعلق ببيئة المستوى الكلي.

السبب الثاني: المستوى الاقتصادي الكلي هو الإطار أو الوضع المؤسســـي الذي يعمل في ظله الاقتصاد الجزئي ومن الممكن أن يكون الوضع المؤسسي عاملاً دافعاً لإنتاجية المنشأة التي تدعم بدورها الإنتاجية القومية والتنافسية الكلية والنمـــو الاقتصادي على المدى البعيد.

عندما تتقدم التنافسية القومية يتغير الأسلوب والأدوات التي تقوم عليها التنافسية، بمعنى أن العوامل الأساسية مثل تكلفة العمالة والموارد الطبيعية غير المعالجة تكون هي العناصر الأساسية للميزة التنافسية خلال المرحلة الأولى من التنمية, ومع تقدم الدولة يتحول الاقتصاد من اقتصاد تديره عوامل الإنتاج إلى اقتصاد يديره الاستثمار, وفي مرحلة الاستثمار تصبح الكفاءة في إنتاج السلع أو الخدمات المصدر الرئيسي للتنافسية وفي هذه المرحلة يسمح بالاستثمار في البنية الأساسية، وإيجاد البيئة الصديقة للعمالة التجارية، وتوفير حوافز الاستثمار التي تجذب المستثمرين وتوفير الفرصة الأكبر للحصول على رأس المال بإدخال تحسينات جوهرية على الإنتاجية وتحسين التنافسية.

المزيد من التقدم يدفع الاقتصاد إلى أن يكون اقتصاد يحركه الابتكار حيث القدرة على إنتاج منتجات وتقديم خدمات مبتكرة باستخدام أكفأ وأحدث أساليب الإنتاج، حيث يصبح ذلك هو المصدر الأساسي للميزة التنافسية، وعلى هذا الصعيد تتسم بيئة الأعمال على المستوى القطري بنقاط القوة الشاملة لكل القطاعات الهامة، بالإضافة إلى وجود قطاعات منظمة تنظيماً جيداً وفائق التقدم.

عند مقارنة وضع الاقتصاد المصري بمراحل التنمية التنافسية، يتضح أن مصر في مرحلة تدرج من الاقتصاد الذي تحركه عوامل الإنتاج، متقدمة نحو الاقتصاد الذي يحركه الاستثمار ولكنها لم تنجح في إتمام هذا التحول، ويرجع ذلك لتواجد عقبات تعوق التقدم التنافسي لمصر منها ما أوضحه استبيان آراء التنفيذيين الذي أعده المنتدى الاقتصادي العالمي في إبريل ٢٠٠٤ [١] وأشار هذا الاستبيان إلى أن معوقات التقدم التنافسي لمصر هي:-

١- مدى سهولة الحصول على الائتمان.

٢- التشريعات الضريبية وأسعار الضرائب.

([١]) تقرير المركز القومي المصري للتنافسية، عام ٢٠٠٥.ص٢٨